مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــــوم الزراعيـــــة
جامعة عين شمس ، القاهـرة
مجلد(٢١)، عدد (١)، ٣-٢٤، ٢٠١٣

ملامح الفقر الريفى والتحديات الراهنة التى تواجه القطاع الزراعى فى ضوء المبادرة الحكومية لتنمية الألف قرية

[١]

جيهان عبد الغفار المنوفى[١] - ليلى حماد الشناوى[١]

١- معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية - الجيزة - مصر

الكلمات الدالة: الفقر، مبادرة الألف قرية المصرية، العمالة الزراعية، المزارعين

الموجـــــز

يمثل الفقر عقبة كبيـرة أمـام تحقيـق التنميـة المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديداً للأمـن والاستقرار السياسي والاجتماعي. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة الماديـة للفرد، ولكنه يعني أيـضًا الحرمـان مـن الفـرص والاختيارات الأساسية.

وقد حاولت الحكومات السابقة (**قبل ثورة ينـاير ٢٠١١**) اتخاذ مجموعة من التدابير الجادة نحو تنمية الريف المصري في المرحلة الأولـى مـن برنـامج استهداف الفقراء، وذلك بالاعتماد على حزمة متكاملة من المشروعات التنموية تهدف إلى تحـسين نوعيـة حياة السكان الفقراء. يتكـون مـشروع الاسـتهداف الجغرافي للفقر مـن برنـامجين: برنـامج التنميـة الأساسية ويستهدف تنمية ١٠٠٠ قرية الأكثـر فقـرا (طبقا لأحدث تقريـر صـادر عـن وزارة التنميـة الاقتصادية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨)، وبرنامج التنميـة المتكاملة ويستهدف تنمية ١٥١ قرية.

وفى ضوء ماسبق، وفى إطار تفعيـل المبـادرة الحكومية، ورغبة فى النهوض بهذا القطاع الحيـوى، تطمح الدراسة الراهنة فى تشخيص الاوضاع الراهنة فى تلك المجتمعات الفقيرة، من خلال إستهداف فئتين همـا: العمالـة الزراعيـة، والمـزارعين (مـلاك، ومستأجرين)، والتعرف على المشكلات القائمة وآليات حل تلك المشكلات، من وجهة نظـرهم وعلاقـاتهم بالمؤسسات القائمة وذات الصلة، حتى تؤتى المبادرة ثمارها ويتم اتخاذ حزمة من الاجراءات والـسياسات المناسبة والفعالة تعمل على تحسين نوعيـة وجـودة الحياة لسكانها.

وقد تمثلت أهم النتائج فى ترسخ الفقر بـصورة واضحة فى فئة العمالة الزراعية سـواءا رجـال أو سيدات بصفة عامة، وبصفة خاصة بـين الـسيدات، فغالبيتهم ليست لديهم المهارات الكافيـة للإضـطلاع بالانشطة الزراعية، وعدم وجود كيانات تعبر عـنهم وتطالب بحقوقهم، إضافة الى موسمية العمل الزراعى وتدنى الاجور، الامر الذى أدى الـى شـبه اتفـاق جماعى على رغبتهم فى التحول الى أعمـال أخـرى لتحسين مستوياتهم المعيشية. أما المزارعين والـذين يعتمدون على الزراعة كمـصدر أساسـى للـدخل، يعانون هم أيضاً من عدة مشكلات تأتى فى مقـدمتها ارتفـاع أسـعار مـستلزمات الانتـاج والاراضـى الزراعية، وتدهور التربة، وسوء الصرف الزراعى، ونقص مياه الـرى، والغيـاب الواضـح للإرشـاد الزراعى.

وفى ضوء ما سبق فإنه مالم تسارع الدولة وكافة الاطراف ذات الصلة بتطوير المنظومـة الزراعيـة

(سلم البحث فى ١ يناير ٢٠١٣)
(ووفق على البحث فى ٢٠ يناير ٢٠١٣)

بكاملها، وتحسين وتطوير قدرات العمالة الزراعية بما يتوائم مع المستجدات الزراعية، إضافة الى تطـوير أساليب الرى ووقف إستنزاف الاراضى الزراعيـة، وفتح الأفاق التسويقية بكل مـشتملاتها أمـا صـغار المزارعين، فسوف تفقد الدولة القدرة على مواجهـة التحديات وستواجه إختلالاً حاداً فى الأمن الغذائى، بل وستظل منظومة الفقر حلقة خبيثة لا فكاك منها.

المقدمة ومشكلة الدراسة

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديداً للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يشكل أرضاً خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها. والفقر لايعني فقط الافتقار إلى ماهو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضًا الحرمان من الفـرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحياً و خلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها (**تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠**).

وقد بلغ مؤشر فجـوة الفقـر ما نسبته ٢,٩٧% باستخدام خط الفقر القومى، الامر الذى يعنى ضمناً أن معظم الفقراء هم تحت خط الفقر مباشرة. وتتواجد اعلى نسبة فقر فى مناطق ريف الوجه القبلى (٣٤,٢%)، يتبعهـا مناطـق حضر الوجـه القبلى (١٩,٣%)، بينمـا تتواجـد أقـل نسبة فى منطقة المحافظات الحضرية (٥,١%). وتتمثل الخصائص الرئيسية للفقراء فى جمهورية مصر العربية فى: حجم العائلة الكبير، إرتفاع معدل الخصوبة،إرتفاع مستوى الفقر فى الاسر التى تعيلها إناث، الاجور، الحالة التعليمية لمعيل الاسرة، التحيز على أساس النوع، عمالة الاطفال (**تقرير الامم المتحدة للأهداف التنموية للألفية، ٢٠٠٤**).

وقـد حاولت الحكومـات السابقة (**قبل ثورة يناير ٢٠١١**) اتخاذ مجموعة من التدابير الجادة نحو تنمية الريف المصري في المرحلة الأولى من برنامج استهداف الفقراء، وذلك بالاعتماد على حزمة متكاملة من المشروعات التنموية تهدف في المقام الأول إلى تحسين نوعية حياة السكان الفقراء وتخفيف حدة الفقر وتحقيق مفهوم التمكين الحقيقي. ويتكون مشروع الاستهداف الجغرافي للفقر من برنامجين: برنامج التنمية الأساسية ويستهدف تنمية ١٠٠٠ قرية الأكثر فقرا (طبقا لأحدث تقرير صادر عن وزارة التنمية الاقتصادية بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨)، وبرنامج التنمية المتكاملة ويستهدف تنمية ١٥١ قرية. وقد تم تحديد الألف قرية الأكثر فقراً وفقاً لخريطة الفقر التي تم حسابها عام ٢٠٠٦ في وزارة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٥.

وتتضمن خطة استهداف الألف قرية الأكثر فقراً تخصيص حجم استثمارات ضخم في إطار حزمة متكاملة من الخدمات الأساسية. وتهدف المبادرة إلى تحسين نوعية حياة السكان في الألف قرية المستهدفة بصورة مستدامة، من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتسهيل الحصول عليها بصورة عادلة وبتكلفة مناسبة تعمل على تخفيض مستوى الفقر والتهميش للفئات الأكثر عرضة لذلك. وقد نفذت بالفعل المرحلة التجريبية من هذا البرنامج في وحدتين محليتين (ننا والعصايد) في محافظتي بني سويف والشرقية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) واستهدفت تلك المرحلـة حـوالي ١٨٠٠٠٠ نسمـة فـي الوحدتين المحليتين بحجـم استثمارات بلغ ٣٢٥ مليون جنيه مصري.

وتم البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة تنمية الـ ١٠٠٠ قرية الأكثر فقراً في ستة محافظات في أكتوبر عام ٢٠٠٨ في ظل الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة التجريبية. وتتضمن هذه المرحلة الاستثمار في الحزمة المتكاملة من الخدمات الأساسية والتي تضم ١٢ برنامج، وأيضاً حزمة من برامج بناء القدرات/التدريب للعاملين في تقديم الخدمات، كما تم تنفيذ عدد محدود من حملات التوعية من خلال برامج البيئة والتنمية المحلية. وبالنسبة للقروض متناهية الصغر، تولى توفيرها كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووزارة التنمية المحلية ووزارة التضامن الاجتماعي (**مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، ٢٠١٠**).

---

* هذه الدراسات جزء من دراسة أجراها معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، بالتعاون مع مركز العقد الاجتماعى، مجلس الوزراء، ٢٠١٠-٢٠١١

يعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الهامة ولكن تم إهماله لعقود عديدة على الرغم من العديد من السياسات الزراعية المطروحة والبرامج المنفذة، ويرجع ذلك لعدة أسباب وعوامل منها على سبيل المثال لاالحصر ضعف الميزانية المخصصة لهذا القطاع وتقلصها من عام لأخر، تدهور البنية الزراعية الاساسية، تفتت الحيازات وتدهور الانتاجية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، المشكلات المتعلقة بالتسويق وسياسات السوق الحر، وأسباب أخرى كشفت عنها الدراسة، الامر الذى أدى الى تدهور هذا القطاع الحيوى والهام وتأثر كل المنظومة المحيطة والمرتبطة به، سواء على مستوى قطاعاته، أوهيئاته، أوكل المتعاملين معه عامة وصغار المزارعين والعمالة الزراعية خاصة .

وفى ضوء ماسبق، وفى إطار تفعيل المبادرة الحكومية، ورغبة فى النهوض بقطاع حيوى تتقلص نسبة مساهمته فى الدخل القومى عاما بعد عام فى العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، تطمح الدراسة الراهنة فى تشخيص الاوضاع الراهنة فى تلك المجتمعات الفقيرة، من خلال إستهداف فئتين هما: العمالة الزراعية، والمزارعين (ملاك، ومستأجرين)، والتعرف على المشكلات القائمة وآليات حل تلك المشكلات، من وجهة نظرهم من جهة والمؤسسات القائمة وذات الصلة من جهة أخرى،، وحتى تؤتى المبادرة ثمارها ويتم اتخاذ حزمة من الاجراءات والسياسات المناسبة والفعالة تعمل على تحويل تلك القرى من حالة الفقر المدقع الذى تحيا فيه الى قرى منتجة ومطورة، وتحسين نوعية وجودة الحياة لسكانها.

الأهداف

تتلخص الأهداف المحددة للدراسة فيما يلى

١. توصيف الوضع الراهن والمعوقات التي تواجه المبحوثين (العمالة الزراعية، والمزارعين سواء ملاك أومستأجرين للأرض الزراعية).
٢. التعرف على آليات وأنماط التكيف المقترحة للتغلب على تلك المعوقات.
٣. التعرف على الأوضاع المؤسسية الحالية من خلال علاقة المبحوثين بالمؤسسات الزراعية.
٤. طرح آلية لتطوير القطاع الزراعى من وجهة نظر المبحوثين.

منهجية الدراسة

الدراسة الحالية من الدراسات الكشفية النوعية ذات توجه على مستوى السياسات، لتمد صانع القرار برؤية عن الاوضاع الحالية والمعوقات التى تواجه المبحوثين فى المحافظات الاكثر فقراً فيما يتعلق بالمشكلات التى يواجهها قطاع الزراعة مع طرح آليات ومقترحات تطبيقية تترجم الى سياسات جديدة أو تعديل بعض السياسات الحالية لحل المشكلات التى تواجه تلك الفئات وتطوير القطاع الريفى.

ومن ثم فقد إعتمدت الدراسة على بعض الاساليب النوعية التحليلية وذلك لتحقيق الأهداف السابق سردها وهى: المجموعات النقاشية المركزة Focus Group Discussion، والتى تم إستيفائها من مجموعتين هى: العمالة الزراعية، والمزارعين سواءاً كانوا مستأجرين أوملاك للاراضى الزراعية، والنتائج المتحصل عليها من هذه المجموعات تحقق فى مجملها الاهداف (١-٤). وقد تم مراعاة النوع الاجتماعى فى كل المجموعات. كما تم عمل تحليل لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات SWOT analysis التى تواجه مجموعتى الدراسة.

المجال الجغرافى والبشرى

وفى ضوء ما سبق فقد تم إختيار ستة (٦) قرى من القرى الاكثر فقراً والتى تم تحديدها بناءاً على خريطة الفقر، تغطى النطاق الجغرافى لثلاث محافظات هى: قنا، سوهاج، المنيا، بمعدل قريتين فى كل محافظة كما هو موضح **بالجدول** رقم ١. وقد تم إجراء أربعة مجموعات نقاشية على مستوى كل محافظة، مع عمل مجموعة من التباديل والتوافيق بحيث يتم تمثيل مجموعتى الدراسة (العمالة الزراعية، والمزارعين) على مستوى كل محافظة ووفقا للنوع الاجتماعى (٢ مجموعات رجال، و٢ مجموعات سيدات) حيث تم عمل مجموعتين داخل كل قرية،

جدول ١. المجال الجغرافى لعينة الدراسة

المحافظة	المركز	الوحدة المحلية	القرية
المنيا	ملوى	دروة ابشادات	الشيخ شبيكة شعراوى
سوهاج	المراغة	بناويط	بنى هلال فزارة
قنا	أبو طشت دشنا	قصير بخانس السمطا بحرى	المحارزة العطيات

المصدر: عينة الدراسة

احداها للعمالة الزراعية سيدات والثانية للمزارعين رجال، وفى القرية الثانية مجموعة للعمالة الزراعية رجال، والثانية مزارعين سيدات وهو مايوضحه جدول (٢). وقد بلغ إجمالى عدد المجموعات النقاشية ١٢ مجموعة.

جدول ٢. التبادل والتوافيق للمجموعات النقاشية على مستوى محافظة واحدة

القرية	المجموعات النقاشية
القرية الاولى	١- العمالة الزراعية (سيدات) ٢- ملاك الاراضى الزراعية والمستأجرين (رجال)
القرية الثانية	٣- العمالة الزراعية (رجال) ٤- ملاك الاراضى الزراعية والمستأجرين (سيدات)
الاجمالى للمحافظة	٤

وقد تم إستخدام دليل أسئلة يعكس الاهداف السابقة، ، وتم عمل تحليل لكلا المجموعتين على حدة على مستوى المحافظات الثلاثة وذلك لتباين طبيعة واهتمامات كليهما وأيضا الموضوعات المطروحة عليهم، مع التركيز على بعض الخصوصيات التى تميز بعض محافظات الدراسة وبما يحقق أهداف الدراسة. وقد إختير أفراد تلك المجموعات عشوائيا، وقد أجريت الدراسة فى الفترة (أكتوبر-ديسمبر) ٢٠١٠.

نتائج الدراسة

تناولت نتائج الدراسة تقديم تشخيص دقيق لأوضاع العمالة الزراعية والمزارعين سواءا كانوا ملاك أو مستأجرين وذلك بالتعرف على طبيعة الاعمال التى يشاركون فيها، مع التطرق للمشكلات التى تواجههم والحلول المقترحة لحلها، والرعاية الاجتماعية والصحية المقدمة لهم، وأخيرا الاجور التى يحصلون عليها ومقترحاتهم لتحسينها، وذلك من وجهة نظر مجموعتى الدراسة.

نتائج الهدف الاول: توصيف الوضع الراهن والمعوقات

أولا: العمالة الزراعية

تناولت النتائج عدة قضايا تعكس فى مجملها الاوضاع الراهنة والمعوقات التى تواجهها العمالة الزراعية من منظور النوع الاجتماعى (سيدات/ رجال)، منها ما يتعلق بطبيعة الاعمال الزراعية التى يشاركون فيها، ومدى رغبتهم فى امتلاك مشروع خاص، ومنها ما يختص بوجود مظلة تأمينية، ومدى وجودهم فى كيانات تضمن حقوقهم، إضافة الى المخاطر المهنية التى يتعرضون لها، والاجور التى يحصلون عليها، وأخيرا علاقاتهم ببعض المؤسسات الزراعية. وتجدر الاشارة الى أن محافظة قنا تتمتع بخصوصية فى زراعة محصول القصب دون غيرها من محافظات الدراسة الاخرى، ولذا فإن غالبية

النتائج المتحصل عليها تركز بصفة أساسية على ذلك المحصول. وفيما يلى استعراض تلك الابعاد والقضايا على مستوى محافظات الدراسة الثلاث.

١. طبيعة الأعمال الزراعية ومدى رغبتهم فى الاستمرار بها: أشـــارت استجابـــات غالبيـــة أفراد المجموعة النقاشية فى محافظات الدراسة الثلاث من "الرجال" إلى أن الأعمـــال التي يقومـــون بهـــا هي العمليات الزراعية التقليدية كما موضح **بالجدول رقم (٣)**، وأضافت مجموعـــة الرجال بمحافظـــة قنا أن قصب السكر من أكثر المحاصيل التى تحتاج الى العمالة الزراعية حيث أنه يغطى مساحة ٩٥% من المساحة المنزرعة بالقرية ويمكث فى الأرض أكثر من ٦ سنوات. كما أكد البعض منهم أنه بعد قانون العلاقة بين المالك والمستأجر تفتت الحيازات وأصبح كثير من الملاك يقومون هم وأبنائهم بالأعمال الزراعية دون الاستعانة بالعمالة الزراعية. كما تبين أن جميع الاعمال التي تقوم بها العاملات الزراعيات فى محافظات الدراسة أعمال ذات طبيعة زراعية ومرتبطة بالانتاج الزراعي.

وفيما يتعلق بالاستمرارية بالعمل الزراعى أوضحت المجموعات النقاشية (رجال وسيدات) فى الثلاث محافظات عن عدم رغبة غالبيتهم فى الاستمرار، وإن ذكـــروا أنه لا توجد بدائل أخرى امامهم لأنهم لايعرفون ممارسة اى أعمال أخرى، ولكن اذا تغيرت الظروف فى القرية ووجدت مشروعات أو مصانع أو مزارع حديثة سوف يتغير الوضع. أما بالنسبة للرجال فى محافظة المنيا من كبار السن فقد أوضحوا أنهم لا يملكون الخبرات التي تؤهلهم للعمل في نوعيات العمل الأخري ولذا يرغبون في الاستمرار في هذه النوعية من الأعمال، أما الشباب فأبدوا عدم رغبتهم فى الاستمرار، وقد ذكروا أنهم يرغبون في التحول إلي أعمال أخرى موضحة **بالجدول رقم (٣)**.

وقد أبدت كافة المجموعات النقاشية فى محافظات الدراسة (رجال/سيدات) أنهم يرغبون فى بدائل أخرى تتمثل فى مشروعات تخص تربية المواشى، والاغنام، والملابس الجاهزة وغيرها من الانشطة والتى تباينت بصورة طفيفة بين الرجال والسيدات وخاصة ما يتعلق بالحياكة والملابس الجاهزة والتى مالت اليها العاملات دون الرجال. وقد أوضحت مجموعة العاملات الزراعيات بمحافظة قنا أن انخفاض المستوى الاقتصادي لأسرهن يجبرهن على الاستمرار فى العمل تحت نفس الظروف.

٢. المشاكل التى تواجه العمالة الزراعية فى مجال عملهم: وقد أمكن تصنيفها كما يلى:

أ. مشكلات متعلقة بالاجور والعمل

فى محافظة قنا اتفقت استجابات المشاركين على المشكلات التالية: الاجر اليومى لايكفى المتطلبات اليومية، وموسمية العمل الزراعى، وعدم وجود فرصة عمل ثانوية بجوار العمل الزراعى، عدم تنوع المحاصيل بالقرية (المحصول الرئيسى هو قصب السكر)، تأخر الحصول على أجورهم، عدد ساعات العمل غير محددة وقد تصل الى ١٤ساعة فى اليوم الواحد، والبطالة بين شباب القرية، وانتشار الامراض المتوطنة وخاصة الفيروس الكبدى وعدم المقدرة على نفقات العلاج، استغناء ملاك الاراضى الزراعية عن كبار السن وغير القادرين على العمل فى اى وقت، وعدم وجود فائض من الدخل لاستثماره فى أعمال ثانوية بجانب العمل الزراعي، وعدم وجود تأمين صحى أو اجتماعى أو أية جهة تهتم برعاية هذه الفئة. وذكرت مجموعة الرجال فى محافظة قنا أن أجر اليوم يتراوح ما بين ٢٥-٣٥ جنيه فى اليوم ويعمل في العام ثلاث شهور فقط. أم أجر العاملات فلايزيد عن ١٥جنية اليوم.

كما اتفقت مجموعة السيدات على نفس المشاكل، وإن أضفن بعداً إجتماعياً أخر يتمثل فى أن أجورهن أقل من أجور الرجال على الرغم من أنهن يقمن بنفس العمل، وتحكم مقاول الأنفار فى اختيار الفتيات الصالحة للعمل، والتحرش والمعاكسات من أصحاب المزارع ومقاولين الأنفار والسائقين، النظرة السلبية لأهل للقرية للفتاة التي تعمل بالحقل، وأخيراً عدم وجود فائض من الدخل لشراء مستلزمات منزل الزوجية.

جدول رقم ٣. طبيعة الاعمال الزراعية التى تمارسها العمالة الزراعية ومدى الاستمرارية فى العمل والبدائل المطروحة من منظور النوع الاجتماعى فى محافظات الدراسة

وجه المقارنة	محافظة قنا		محافظة المنيا		محافظة سوهاج	
	رجال	سيدات	رجال	سيدات	رجال	سيدات
طبيعة الاعمال الزراعية	العمليات الزراعية التقليدية مثل: التخضير، الرى، العزيق، رش المبيدات، التسميد، والحصاد لمحاصيل قصب السكر، القمح، البرسيم، والدراوة	رعاية شتلات الخضر، وجمع محاصيل الخضر، وتنقية الحشائش	العمليات الزراعية التقليدية	المساعدة في نقاوة الحشائش بالحقل، تقشير محصول القصب أثناء الحصاد، تقشير كيزان الذرة الشامية أثناء الحصاد، جني القطن، جني الطماطم، حصاد محصول الفول السوداني ونثر السماد البلدي بأرض الحقل	العمليات الزراعية التقليدية	حصاد القمح، حصاد الخضروات، والبرسيم، وصناعة الليف (ليف النخيل)
الاستمرارية فى العمل الزراعى	هم مضطرون للعمل لانه ليس هناك بدائل ولايعرفون ممارسة اى أعمال أخرى		كبار السن فى المنيا لا يملكون الخبرات التي تؤهلهم للعمل في نوعيات العمل الأخري ولذا يرغبون في الاستمرار في هذه النوعية من الأعمال، أما الشباب فأبدوا عدم رغبتهم في الاستمرار	لا توجد رغبة لدي العاملات الزراعيات في الاستمرار بتلك الاعمال	لا يرغبون في الاستمرار كعمالة زراعية	ليس لديهن بديل فهن مضطرات للعمل في الزراعة وكعمالة زراعية
البدائل المطروحة لعملهم الحالى	مشروعات أو مصانع أو مزارع حديثة	الخياطة أوتصنيع المخبوزات	أعمال البناء والنجارة والسباكة والمحارة، تجارة الملابس، تربية الماشية، العمل بأحد المصانع، العمل بوظيفة حكومية، أقامة مشروع صغير مثل محل البقالة، قيادة السيارات والجرارات	تربية الارانب، تصنيع منتجات الالبان، الحياكة	تربية المواشى، والاغنام، والدواجن، والتجارة	تربية المواشى، والاغنام، والدواجن، الملابس الجاهزة، تسويق الغلال، محال للبقالة، تصنيع وتسويق منتجات الالبان

المصدر: عينة الدراسة

وفى محافظتى المنيا وسوهاج تأكدت بعض المشكلات السابقة سواء للرجال أو السيدات والمتمثلة فى ضعف الاجور وموسمية العمل الزراعى، وانهم فى سبيل التغلب على تلك المشكلات يقوم البعض منهم بالاشتغال بأكثر من فترة يومياً لمحاولة رفع الدخل، أو القيام بأعمال البناء. أما العاملات الزراعيات فالبعض منهن يقومن ببيع الخضروات، البقالة، وتربية الطيور وبيعها.

ب. مشكلات تنظيمية ومؤسسية

فيما يتعلق بالمشكلات التنظيمية والمؤسسية فقد أوضحت النتائج أنه لا توجد كيانات أو تنظيمات تضمهم فى المحافظات الثلاثة سواء للرجال أو السيدات، وان كل علاقتهم بمؤسسات الدولة تتمثل فى نقابة العاملين بالزراعة، وذلك لختم أوراق استخراج البطاقة الشخصية أو العائلية، وقلة منهم- فى محافظة المنيا- لديهم علاقة ببنك التنمية والائتمان الزراعي والصندوق الاجتماعي والأسر المنتجة.

وقد ذكرت العمالة الزراعية (رجال وسيدات) فى محافظات الدراسة أن عدم وجود تعامل مع اى مؤسسة زراعية أو اى جهة اقراضية يرجع لكونهم ليس لهم صفة رسمية ولايملكون أية ضمانات. ولكن فى محافظة سوهاج تبين أن هناك من العاملات الزراعيات من يتعاملن مع بعض الجهات المقدمة للقروض مثل جمعية كاريتاس، وبنك التنمية والإئتمان الزراعي، وجمعية رجال الأعمال، وجمعية الشباب المستثمرين ورجال الأعمال بمحافظة سوهاج، إضافة الى مشروع تنمية المرأة الريفية.

وكانت أهم المشكلات التى واجهتهن مع هذه الجهات: صعوبة اجراءات الحصول علي القرض، والضمانات التى لا تتوفر لدي العمال الزراعيين وخاصة الصندوق الاجتماعي، وارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض قيمة القرض، وغرامات التأخير، كما أنهم ليس لديهن مصدر لسداد الاقساط أو رد قيمة القرض فى حالة فشل المشروع .

وفى محافظات الدراسة الثلاث تبين أن جميع العمال الزراعيين "رجال وسيدات" لاتشملهم أية مظلة تأمينات، سوي مظلة التامينات الاجتماعية عند بلوغ سن الخامسة والستين وغالبا ما يقوم العامل باتخاذ اجراءات هذا المعاش في مراحل متأخرة من عمره.

ج. مشكلات تتعلق بالمهنة ومخاطرها

أما فيما يتعلق بمشكلات المهنة ومخاطرها فقد أجمع أفراد المجموعة النقاشية فى محافظة قنا أن أكبر المخاطر التى تقابلهم هو عدم وجود عمل بالقرية معظم أيام السنة، حيث أن موسم العمل لايتعدى الثلاث شهور فقط، مما يؤدى الى عدم ثبات الدخل واستقراره ويهدد كيان الأسرة. فيما أشارت إستجابات السيدات فى المجموعة النقاشية أن من أكبر المخاطر التى تقابلهن هو بعد العمل عن القرية، وعدم استمرار العمل طول ايام السنة، ونظرة المجتمعات الريفية السلبية للفتاة التى تعمل بالحقل.

وفى محافظة المنيا فأقر بعض العمال بوجود بعض المخاطر مثل: الاصابة بالأمراض، حالات التسمم من المبيدات، الاصابة أثناء العمل الحقلي. أما المخاطر المهنية التي تتعرض لها العاملات الزراعيات فتمثلت فى: ضربات الشمس، الاصابة ببعض الأمراض مثل البلهارسيا، التعرض للدغ الحشرات والثعابين. وقد تنعكس مثل هذه المخاطر علي حياتهن ودخولهن.

أما فى محافظة سوهاج بالنسبة للعمال الزراعيين فقد تشابهت المخاطر التى يتعرضون لها مع العمالة فى محافظة المنيا ولكن أضافوا عليها التعرض لهجوم الحيوانات المفترسة كالذئاب، والإصابة بالجروح أحياناً نتيجة الاستخدام الخاطئ لبعض الآلات، والتعرض لمخاطر التعرض للمبيدات. أما بالنسبة للعاملات الزراعيات فكانت أهم المخاطر التي يتعرضن لها هي الإصابة بضربات الشمس ، والتعب والإجهاد المستمر ، وانتقال بعض الأمراض من الحيوان للإنسان.

وفى ضوء ماسبق عرضه نجد أن هناك حاجة ملحة لإجراء الدراسات الخاصة بتلك الفئة المهمشة من القطاع الزراعي ، وحث الجهات المعنية على الإهتمام بالعمالة الزراعية، وإنشاء صندوق خاص يقدم خدمات تدريبية لتنمية وتطوير قدراتهم حتى لاتفقد الدولة فئة هامة يقع على عاتقها أداء أعمال

زراعية ذات قيمة، وتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية، وجمعهم فى كيان موحد.

ثانياً: المزارعين (مستأجرين/ وملاك)

تناولت نتائج هذا الجزء شقين، يضم الاول توصيف للوضع الراهن للمزارعين من الرجال والسيدات من خلال طرح بعض الموضوعات مثل مصادر حصولهم على مستلزمات الانتاج، وتجمعهم فى كيانات، والشق الثانى يختص بالمعوقات التى تواجههم فى سبيل زيادة الانتاجية.

١. مصادر الحصول على مستلزمات الانتاج ومدى مناسبة أسعارها :اشترك فى الإجابة جميع أفراد المجموعة النقاشية الرجال فى محافظة قنا وذكروا إنهم يحصلون على التقاوي والأسمدة والمبيدات من المصادر التالية: الجمعية الزراعية، إدارات إنتاج التقاوي، الأهل والجيران، محصول السنة السابقة، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، وتجار الغلال والأسمدة بالقرية او المركز أو المحافظة. ولم يختلف الامر كثيراً فى محافظتى المنيا وسوهاج (**شكل ١**). وفيما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج فذكروا أنها تضاعفت فى السنوات الاخيرة وهذا أدى لزيادة التكاليف وقلة العائد. وقد توافقت مجموعة السيدات على نفس المصادر، وإن عزو إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الى إرتفاع الأسعار فى جميع السلع الاستهلاكية وما يحدث فى العالم من أزمات اقتصادية.

٢. توجهاتهم نحو تجمعهم فى كيانات أو اتحادات نوعية فيما بينهم: أوضحت النتائج فى محافظة قنا (رجال/سيدات) بأنه لاتوجد أية اتحادات اوتعاونيات إلا الجمعية الزراعية، كما أنهم لا يدركون أهمية تجمعهم فى كيانات منظمة تعبر عنهم، الامر الذى يستلزم تنمية معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بكيفة تكوين الاتحاد وفلسفة التعامل من خلال تلك الروابط أو التعاونيات. اما فى محافظة المنيا فقد أوضحت النتائج أن الزراع علي استعداد لتجمعهم مع بعضهم في صورة جمعيات تعاونيه انتاجية أو تسويقية، وايضا بين الزراع وكل من القطاع الخاص والهيئات الحكومية المتخصصة والتي لها علاقة بالزراعة. ولم يختلف الامر فى محافظة سوهاج.

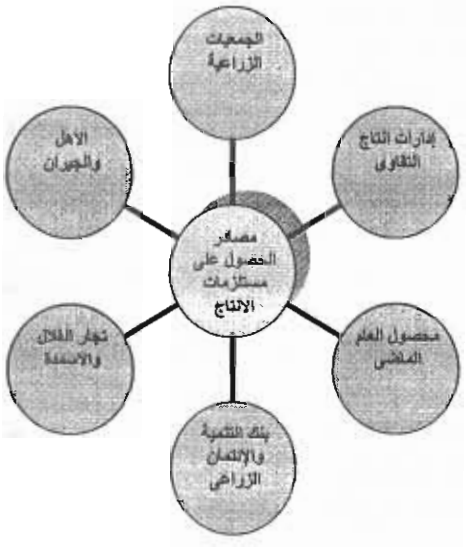

شكل ١: مصادر مستلزمات

٣. المعوقات التى تواجههم فى سبيل زيادة الإنتاج وتحقيق عائد مجزى : اشارت أستجابات المجموعة النقاشية من الرجال والسيدات فى محافظات الدراسة أن هناك عدة معوقات أمكن تصنيفها الى مجموعة من المعوقات والموضحة **بالجدول رقم (٤)** الى: معوقات تتعلق بالايدى العاملة، والرى، والتربة والصرف، ومعوقات تمويلية، وتسويقية وثقافية، وإن تباين هذا التصنيف فى محافظتى المنيا وسوهاج كما هو مبين بالجدول. حيث لم يكن هناك أية معوقات تتعلق بالتربة والتمويل، أو المعوقات الثقافية، وعدم وجود معوقات تختص بالتسويق فى محافظة المنيا والتى يمكن عزوها لعدم إدراكهم لتلك المعوقات او أن المعوقات الاخرى تمثل أهمية نسبية لهم دون غيرها من المعوقات.

نتائج الهدف الثانى: التعرف على آليات وأنماط التكيف المقترحة للتغلب على تلك المعوقات

وتعكس نتائج هذا الهدف المقترحات والآليات المقدمة من المبحوثين للتغلب على المشكلات السابقة، وفيما يلى تصنيف تلك المقترحات فى ضوء المشكلات:

جدول رقم ٤. المعوقات التى تواجه المزارعين والمزارعات امام زيادة الانتاجية

وجه المقارنة	محافظة قنا	محافظة المنيا	محافظة سوهاج
الايدى العاملة	• ارتفاع الاجور • عدم توافرها • انشغال الشباب بالقنوات الفضائية والانترنت • عزوف الشباب عن العمل الزراعى وهجرته لمحافظات أخرى ودول عربية	• ارتفاع أجور العمالة الزراعية • عدم توافرها	• ارتفاع أجور العمالة الزراعية • عدم توافرها
التربة	• تدهور التربة بسبب استمرار المحصول فى الارض أكثر من ستة سنوات وعدم اتباع الدورة الزراعية • قصر الفترة الزمنية بين كسر الخلفة الاخيرة وتجهيز الارض لزراعة قصب السكر • ظهور التربة "المزهرة"		
الرى والصرف	• ارتفاع منسوب المياه الارضى • استخدام مياه الصرف الزراعى بسبب نقص المياه • انهيار شبكات الصرف المغطى وانسداد المواسير • عدم تطهير المصارف والقاء المخلفات بها	• عدم توفر مياه الري وانخفاض منسوبها حتي أثناء المناوبة • تدهور الصرف الزراعي المغطي وزيادة ملوحة التربة	
الميكنة الزراعية	• عدم كفاءة وكفاية معدات التسوية بالليزر (جهاز تحسين الاراضى) • قيام قائدى المعدات الزراعية بفرض إتاوات • ارتفاع ايجار تلك الالات والمعدات	• ضيق الرقعة الزراعية وعدم التمكن من ميكنة المحاصيل الزراعية نظراً لتفتيت الحيازات	
معوقات تمويلية	• عدم رفع البنك الفائدة عن سلف القصب برغم توريد المحصول • حرمان سيدات ارض الوقف من سلفة القصب • حرمان بعض السيدات من السلف العينية والنقدية المدعومة من بنك التسليف لعدم وجود حيازة • استفادة الحائز الفعلي من تلك السلف دون الاجير		

المصدر: عينة الدراسة

تابع جدول رقم ٤. المعوقات التى تواجه المزارعات امام زيادة الانتاجية

وجه المقارنة	محافظة قنا	محافظة المنيا	محافظة سوهاج
الاسمدة	• عدم توفير الاسمدة وخاصة الاسمدة البوتاسية، والفوسفاتية، والجبس الزراعى	• ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي • ضعف امكانيات المزارع للصرف علي الانتاج الزراعي بالطريقة المثالية • بعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالتقاوي والمبيدات مغشوشة وغير جيدة • احتكار تجار القطاع الخاص لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي، عدم وجود رقابة علي أسعار المستلزمات من أي جهة حكومية، ارتفاع ايجار الفدان	• ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج • عدم توافر المال للوفاء بمتطلبات الزراعة • ارتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية (القيراط ٣٠٠ جنيه)
معوقات تسويقية	• دفع إتاوات لسائقى نقل القصب للالتزام بمواعيد التوريد • سوء حالة عربات النقل "الديكتوفيل" • ترك المحصول بالعربات على الطريق عدة ايام مما يتسبب فى هدره • صغار الحائزات (أقل من ٦ ق) يجدن صعوبة فى النقل نظراً لتفضيل السائقين التعامل مع المزارع الكبيرة • عدم تمثيل السيدات فى لجان مراقبة الموازين وعدم وجود مكان لهن فى صالات استقبال الموردين		• صعوبة تسويق الحاصلات الزراعية
معوقات ثقافية	• والعادات والتقاليد التي تقف عائق أمام إقتحام السيدات مجال الميكنة الزراعية، وتمنع السيدة من مراجعة حسابها بمصنع السكر أو بنك التنمية.		

المصدر: عينة الدراسة

أولا: العمالة الزراعية

الوسائل المقترحة لتحسين مهاراتهم وقدراتهم: لم تقترح المجموعة النقاشية فى محافظة قنا سواء رجال أو سيدات أية وسيلة لتحسين مهاراتهم، وربما يرجع ذلك الى عـدم وعيهم وعدم حصولهم ووصولهم للمعلومات والمعـــارف الجديـدة مثل التوصيات الإرشادية، وأيضا لعدم تلقيهم لاى نوع من التدريبات فى المجال الزراعى، ولكن كانت لهم مبادرة قام بها بعض العمال الزراعيين يرافقهم مجموعة من المزارعين بزيارة الي مزارع شركات السكر والصناعات التكاملية لكي يشاهدوا عملية شك بذرة بنجر السكر.

وقد أبدوا رغبتهم في إقامة مشروع كبيرة يضم كل العمال الموجودين بالقرية مثال مشروع استصلاح الاراضى أو مصنع علف، بحيث يمثل مصدر دخل ثابت لهم ولأسرهم، فى حين ذكرت الأقلية منهم انه يمكن أن يكون لديهم مشروع خاص بجانب العمل الزراعي كما سبق ذكره.

أما فى محافظة المنيا، فقد تبلورت أفكارهم بصورة أكثر وضوحا، حيث ذكر البعض من أعضاء المجموعات النقاشية أن التدريب هو السبيل لتحسين مهاراتهم كعمالة زراعية على بعض الأعمال الزراعية الحديثة مثل عمليات تخضير أو شك بذرة محصول بنجر السكر، حيث أنها تحتاج الي مهارات معينة لا تتوفر في كثير من العمال الزراعيين وأيضا زيارة بعض الأماكن التي تتوفر بها تقنيات زراعية حديثة لمشاهدتها واكتساب خبرة خاصة مثل مناطق الري بالتنقيط والرش، إضافة الى توفير المشروعات التى طرحوها من قبل والمبينة **بالجدول رقم (٣)**. وأوضحوا أنه لا مانع من قيام المرشد الزراعي بتعليمهم بعض الخبرات الزراعية الحديثة. أما العاملات ففضلن التدريب على نوعيات أخرى من المشروعات مثل الحياكة، ومنتجات الالبان، وتربية المواشى والاغنام.

وفى محافظة سوهاج أضافت مجموعة الرجال تدريبهم على إستخدام الآلات الحديثة في رش المبيدات، ومهن حرفية ليس لها علاقة بالنشاط الزراعى مثل النجارة والبناء، كوسيلة لزيادة دخلهم وتعويض النقص في أيام العمل بالزراعة، وانخفاض الأجور. أما العاملات الزراعيات فطالبن بالتدريب على كيفية عمل علائق مركبة، والتغذية السليمة للمواشى والدواجن.

مقترحاتهم لتحسين أجورهم وضمان أجر ثابت: اقترح البعض فى محافظة قنا من الرجال الاساليب التالية لتحسين دخل أسرهم:

- خلق فرص عمل لجميع أفراد الأسرة وتوفير قروض ميسرة.
- صرف سلف مسبقة قبل موسم العمل الزراعي يتم تسديدها بعد كسر محصول القصب
- تكوين جمعية او رابطة داخل البلد تدافع عن حقوق العمالة الزراعية
- الاهتمام بالخدمات الصحية والاجتماعية بالقرية
- إتباع الدورة الزراعية لضمان تنوع المحاصيل الزراعية وبالتالى توزيع العمل طوال العام
- تنويع الزراعات بالقرية (الخضر – النباتات الطبية والعطرية – الكركدية – السمسم)

فيما ذكرت قلة من العاملات أن هذه المشكلات موجودة منذ زمن طويل ولكن متطلبات الحياة كانت أقل من ذلك وهن ليس لديهن القدرة على تغيير الواقع وحل المشاكل "الإنسان لازم يعيش بأي وضع". وقد يرجع ذلك إلى إمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية المحدودة. ولكن البعض منهن إتفقن مع مجموعة الرجال على توفير قروض ميسرة تمكنهن من إقامة مشروعات داخل القرية بالضمان الشخصى فقط، ووجود كيان يعبر عنهن، وأضفن ضرورة مساواة الأجر اليومي بين الرجال والسيدات.

أما فى محافظة المنيا فأكدت النتائج المتحصل عليها من الرجال والسيدات أنه لكي يتم رفع دخولهم لا بد من التحول عن الاعمال الزراعية وتكون لديهم مشروعات خاصة. وفى محافظة سوهاج أوضحوا أن التدريب سيفتح أمامهم الفرص لتحسين دخولهم.

ثانيا: المزارعين

وتعكس النتائج المقترحات والآليات المقدمة من المزارعين والمزارعات للتغلب على المشكلات

السابقة، وذلك فيما يتعلق بزيادة الانتاجية الزراعية ومواجهة التحديات التى تواجه القطاع الزراعى. وفيما يلى تصنيف تلك المقترحات على ضوء المشكلات:

زيادة الانتاجية الزراعية: أوضح المزارعون أنه لزيادة الانتاجية الزراعية، فإنه يجب وضع آليات لحل المشكلات التى تواجههم بالنسبة لمياه الرى، والفاقد، والتسويق (محلى/خارجى)، وارتفاع درجات الحرارة، وتدهور التربة، وتقليل الفقد، ورفع أسعار التوريد.

وأبدت المجموعات النقاشية من المزارعين فى محافظات الدراسة الثلاثة المقترحات الموضحة **بجدول رقم (٥)** لزيادة الإنتاجية ومواجهة التحديات التى تواجه قطاع الزراعة.

وقد تمثلت المقترحات التى طرحت من مجموعة المزارعات بمحافظة قنا فيما يلى:

- ضرورة وجود عاملات بالجمعية الزراعية لمساعدتهن على الرد عن الاستفسارات المتعلقة بزراعة قصب السكر
- ضرورة وجود مندوبات من بنك التنمية والائتمان الزراعي
- تمثيلهن فى لجان الموازين بمصنع السكر وعضوية الجمعية المركزية للمحاصيل السكرية
- إقامة مصنع أعلاف أو أسمدة على مخلفات قصب السكر يقوم بتشغيل فتيات القرية
- مشاركة فتيات القرية فى مشروعات الانتاج الحيوانى للاستفادة من مخلفات قصب السكر
- تفعيل دور وسائل الإعلام ودور الإرشاد الزراعى لتوفير المعلومات الزراعية
- تحفيز طلبة المدارس على حب العمل الزراعى وترغيبهم فى مساعدة الاهالى
- ضرورة وجود مقر أومكتب لشركة السكر بالقرية
- تكوين اتحاد نسائى (نادى نسائى) يطالب بحقوق مزارعات القصب ويوفر لهم الآلات الزراعية والاسمدة، ويمدهم بمعلومات عن القروض وفوائده كيفية حسابها وطرق سدادها
- اهتمام ادارات الرى بتطهير الترع والمصارف .

وفى محافظة سوهاج طالبت المزارعات بتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج، وتوفير الدعم للمزارعين بإقامة مشروعات أخرى بجانب زراعة الأرض مثل تسمين المواشي، وتوزيع مستلزمات الإنتاج من الجمعية على المستأجرين والملاك بشكل عادل لتقليل تكاليف الإنتاج الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على زيادة الإنتاجية.

اما بالنسبة للتسويق المحلى فقد أوضحن أنه من الضرورى توفير الدعم النقدي للمزارعات لمساعدتهن في تسويق المحاصيل، والسداد بعد بيع المحاصيل، وأيضا التأكيد على ضرورة وجود جهات منظمة للتعاقد معهن لتسهيل التسويق، وتوفير المواصلات ووسائل النقل لسهولة عمليات التسويق. وأضفن أنه لابد من وجود تقاوى جيدة لانها تسهم فى زيادة الانتاجية وتقليل الفاقد فى الانتاج.

نتائج الهدف الثالث: التعرف على الأوضاع المؤسسية الحالية من خلال العلاقة بين المزارعين والمؤسسات الزراعية

تتعلق نتائج هذا الهدف بالتعرف على علاقة كل من مجموعتى الدراسة – العمالة الزراعية والمزارعين– فى محافظات الدراسة بالمؤسسات والجهات الزراعية مثل بنك التنمية والائتمان الزراعى، والارشاد الزراعى، والقطاع الخاص، والمشكلات التى تواجههم وسبل تطوير تلك العلاقة.

أولا: العمالة الزراعية

أوضحت النتائج أن العمالة الزراعية فى المحافظات الثلاثة سواء للرجال أو السيدات، ليس لديهم أى تعامل مع مؤسسات زراعية أو جهات اقراضية ويرجع ذلك لكونهم ليس لهم صفة رسمية ولايملكون أية ضمانات. ولكن فى محافظة سوهاج فقط تبين أن هناك من العاملات الزراعيات من يتعاملن مع بعض الجهات المقدمة للقروض مثل جمعية كاريتاس، وبنك التنمية والإئتمان الزراعي، وجمعية رجال الأعمال، وجمعية الشباب المستثمرين ورجال الأعمال بمحافظة سوهاج، إضافة الى مشروع تنمية المرأة الريفية.

جدول ٥. الآليات المقترحة من المزارعين للتغلب على المعوقات التى يواجهونها فى محافظات الدراسة

المجال	محافظة قنا	محافظة المنيا	محافظة سوهاج**
المياه	• تغطية الترع والمساقى الموجودة فى وسط الحيز العمرانى للقرية لحمايتها من التلوث • على الحكومة ان تقوم بتبطين الترع والمساقى الفرعية لمنع تسرب المياه • ضم المساقى الخاصة والترع الفرعية لمديرية الرى للاشراف عليها • تفعيل دور روابط مستخدمى المياه فى القرى من قبل وزارة الرى	• تنظيم مناوبات الري • زيادة الاعتماد علي المياه الجوفية • التوسع في مشروع تطوير الري (تبطين المراوى) • زيادة منسوب مياه الري بالترع أثناء المناوبة	• تطهير المراوي والمساقي • زيادة فترات المناوبة • زيادة كميات المياه باستخدام مواتير رفع المياه • استخدام المياه الجوفية في فترات نقص المياه باستخدام مواسير ارتوازية لزيادة كميات المياه • الري في المواعيد المناسبة وكل ١٥ يوم في الشتاء
التربـــــة والارض	• توعية الزراع بأهمية استخدام المخصبات الزراعية وتوفير كافة المعلومات عنها • تحفيز الزراع على اجراء تحليل التربة كل فترة زمنية لمعرفة درجة ملوحتها • اضافة السماد العضوى ونقل تربة جديدة لبعض الاراضى واضافة الجبس الزراعى	• الاهتمام بصيانة شبكة الصرف الزراعي لتقليل ملوحة التربة • الاهتمام بعملية التسميد بالأسمدة البلدية والعضوية واضافة الجبس الزراعي • التجميع الزراعي للتمكن من خدمة الأرض بطريقة أسهل وأيسر	• ضرورة الاهتمام بحرث التربة وتقليبها وتشميسها والتسميد بالسباخ البلدي • تنقية الحشائش • عدم إجهاد الأرض بالخدمة الجيدة • إضافة الجبس الزراعي • تحسين شبكات الصرف الزراعي
التكاليف	• ترغيب الاهالى لأبنائهم من الشباب فى العمل الزراعي لتوفير تكلفة العمالة • زيادة اعداد الثروة الحيوانية بقرية العطيات لعودة العمالة الرغابة* • حث المزارع على ترشيد استخدام الاسمدة والمبيدات	• دعم أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي • وضع حد أقصي للايجار • خفض أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي • توفير مياه الري حتي يتمكن المزارع من ري محصوله بتكاليف منخفضة.	• عودة مستلزمات الإنتاج والحصول عليها من جهات ومؤسسات حكومية هدفها الرئيسي هو مساعدة المزارعين وبيعها بأسعار مناسبة • توفير الآلات الزراعية وضرورة تدخل الدولة في تحديد القيمة الإيجارية المناسبة للأراضي الزراعية.
الفاقـــــد	• مقاومة حشيشة العليق • التزام مصنع السكر بمواعيد توريد المحصول • توحيد أعمار القصب	• الاهتمام بجمع بقايا المحاصيل عند الحصاد • الاهتمام بتنفيذ التوصيات العلمية عن حصاد المحاصيل • الاهتمام بالعمليات التسويقية من فرز وتدريج وتعبئة ونقل حتي يقل الفاقد من المحصول وخاصة في محاصيل الخضر والفاكهة.	• تقليل الفاقد بداية من عمليات جمع المحصول وتعبئته ونقله • التأكد من جودة الأجولة وصلاحيتها قبل التعبئة • الفرز الجيد للمحصول واستبعاد التالف منه لتفادي تلف باقي المحصول بالتخزين • التخزين الجيد للمحاصيل.

تابع جدول ٥. الآليات المقترحة من المزارعين للتغلب على المعوقات التى يواجهونها فى محافظات الدراسة

المجال	محافظة قنا	محافظة المنيا	محافظة سوهاج**
التغيرات فى درجة الحرارة	• تزويد مناوبات الرى • استخدام مواتيررفع المياه الجوفية	• استنباط وتربية أصناف جديدة تستطيع تحمل التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة • التبكير أو التأخير في مواعيد الزراعة لتجنب التغيرات المناخية.	• زراعة المحاصيل وفقاً لمواعيد تحددها وزارة الزراعة تتوافق والتغيرات المناخية • توعية المزارعين بالمواعيد المناسبة لزراعة كل محصول • زراعة أصناف تتحمل التغيرات في درجات الحرارة • انتاج أصناف جديدة من التقاوي مقاومة للظروف المناخية المتغيرة.
أسعار التوريد	• السعر الحالي للقصب هو ٢٣٥ جنية للطن لابد ان يرتفع الى ٣٠٠ جنية حتى يكون هناك عائد بعد تكلفة الانتاج.	• رفع أسعار توريد الحاصلات الزراعية لتتناسب مع ارتفاع تكاليف الانتاج • انشاء جمعيات تعاونية تسويقية لتسويق المحاصيل الزراعية لتجنب احتكار تجار القطاع الخاص • العمل علي انشاء بعض المصانع التي تستخدم بعض أصناف الخضر أو والفاكهة كمواد خام لها • وضع حد أدني لأسعار الحاصلات الزراعية.	• ضرورة رفع أسعار التوريد لجميع الحاصلات • تحديد أسعار المحاصيل قبل زراعتها • التعاقد مع جهات تسويقية موثوق بها قبل زراعة المحصول • ضرورة وجود سياسة لتحديد أسعار المحاصيل سواء عند البيع أو الشراء.
التسويق	• شركة السكر تحتكر تسويق القصب وليس هناك اى بديل أمام المزارعين بسبب السلف التى يتم صرفها مسبقا، اما باقى المحاصيل مثل القمح و البرسيم فهى لا يتم تسويقها لأنها مخصصة للاكتفاء الذاتى.	• اعادة التسويق التعاوني لبعض المحاصيل الزراعية • وضع حد أدني لأسعار المحاصيل الزراعية من جانب الحكومة لتجنب احتكار التجار للزراع • يجب ايجاد أسواق لتصدير الحاصلات الزراعية ونشر الارشادات التي توضح مواصفات المحصول القابل للتصدير.	• عودة التسويق التعاوني وتحديد أسعار بيع المحاصيل • عدم ترك الاسعار لاحتكار السوق والتجار • بيع المحاصيل والتعاقد مع جهات حكومية مثل المطاحن وجمعيات الأراضي الزراعية.

*العمالة التى تعمل دون مقابل نقدى، ولكن عينى (القصب)

**فى محافظة سوهاج المقترحات المتعلقة بالتربة والمياه وأسعار التوريد هى للرجال والسيدات معا، أما باقى المقترحات فهى للرجال

المصدر: عينة الدراسة

ثانيا: المزارعين

تباين الامر بالنسبة لهذه المجموعة موضع الدراسة حيث كانت لهم علاقة ببعض المؤسسات الزراعية، وإن تباينت قوة العلاقة من محافظة لأخرى ومن جهة لأخرى كما هو موضح **بالجدول رقم (٦)**.

وفى سوهاج، فتبين أن غالبية المزارعات لا يتعاملن مع القطاع الخاص أو أى من المؤسسات المحلية أو الدولية. وإن كان هناك تعاون ضعيف مع بنك التنمية والإئتمان الزراعى، وتوجد علاقة مباشرة مع المرشد الزراعى حيث يمر على الزراعات ويقدم لهن النصائح والإرشادات وأحياناً يذهبن إليه في مكتبه لطلب المشورة.

وقد اقترحت المجموعات النقاشية من المزارعين/المزارعات فى المحافظات الثلاث أنه لتحسين وتطوير العلاقة بينهم وبين الارشاد الزراعى اقترح البعض إقامة العديد من الندوات والاجتماعات والحقول الإرشادية، توفير النشرات والمجلات الزراعية بالجمعية الزراعية بالقرية. كما أنه لا بد من تواجد المرشد الزراعي بالجمعية التعاونية الزراعية وأيضا فى الحقل، مع ضرورة إلمام المرشد بالاحتياجات الإرشادية للمزارعين وإلمامه بالمعلومات الكافية عن المحاصيل المختلفة، وعمل مدارس حقلية مستمرة للمزارعين.

نتائج الهدف الرابع: الآليات المقترحة لتطوير القطاع الزراعى

تتعلق نتائج هذا الهدف بالتعرف على الآليات المقترحة لتطوير القطاع الزراعى وجعله قطاعا جاذبا من خلال طرح بعض الرؤى واستطلاع توجهات المبحوثين ناحيتها وتحديداً فيما يتعلق بالتغيرات المناخية، وتجميع الحيازات الزراعية، والتفتت الحيازى من جهة، ومقترحاتهم المباشرة فى هذا الصدد من جهة أخرى.

وقد تبين أن العمال الزراعيين لم يبدوا أية مقترحات في هذا الصدد، وربما لكونهم يمارسون أعمالا موسمية وفى مهام محددة، إضافة الى عدم وعيهم بالتغيرات المناخية وكيفية مواجهة تحدياتها، ولا السياسات المقترحة للتجميع الحيازى.

أما المزارعون (رجال/سيدات) فقد اقترحوا زراعة المحاصيل وفقاً لمواعيد تحددها وزارة الزراعة تتوافق والتغيرات المناخية، وتوعية المزارعين بالمواعيد المناسبة لزراعة كل محصول وفقاً لتغيرات المناخ وزراعة أصناف تتحمل التغيرات في درجات الحرارة، وإنتاج أصناف جديدة من التقاوي مقاومة للظروف المناخية المتغيرة.

وبالنسبة للمستأجرات والمالكات تمثلت مقترحاتهن في الري في الصباح الباكر، زيادة عدد الريات، وزراعة المحاصيل في المواعيد المناسبة وفقاً لدرجات الحرارة، والرش لمقاومة الأمراض التي قد تكون التغيرات في درجات الحرارة سبباً لها، ورش الأسمدة لتدفئة المحصول.

وقد تبين أن اتجاهاتهن نحو تجميع الحيازات الزراعية على مستوى الحوض أو الزمام للتغلب على مشكلة تفتيت الحيازة، لم تلقى اهتماماً وخاصة فى محافظة قنا ويرجع ذلك الى أن زمام القرية بأكمله يزرع محصولا موحداً هو قصب السكر.

وفى محافظتى المنيا وسوهاج فقد أسفرت المناقشات أن جميع الزراع أقروا بأن نظام تفتيت الحيازات غير مناسب للمجتمع المصري وأنه خلق العديد من المشاكل ومنها صعوبة استخدام الميكنة الزراعية الحديثة، زراعة أكثر من محصول في الحوض الواحد أدي الي صعوبة أداء بعض العمليات الزراعية مثل مكافحة الافات والحشرات. أما السيدات فى محافظة سوهاج فرحبن ببقاء نظام تفتيت الحيازات وذلك لأن كل واحد بيأخذ حقه في الميراث حسب قولهن.

كما أكدوا على أن نظام تجميع الحيازات علي مستوي الحوض أو الزمام يسهم في زيادة الانتاجية الزراعية وتسهيل عمليات التسويق، وتوحيد زراعة المحصول الواحد، والقضاء علي مشكلات الري، والقضاء علي مشكلات المكافحة الحيوية وغيرها من المميزات التي كانت تصاحب عملية التجميع الزراعي.

جدول ٦. طبيعة العلاقة بين المزارعين وبعض المؤسسات الزراعية والمشكلات التى تعترضها فى محافظات الدراسة

الجهة	محافظة قنا	محافظة المنيا	محافظة سوهاج
بنك التنمية والائتمان الزراعى	• علاقة جبرية للظروف الاقتصادية للمزارع ولتوفير السيولة لشراء مستلزمات الانتاج • ارتفاع الفوائد • كثرة المصاريف الادارية	• العلاقة قوية نوعاً ما ولكن تكتنفها بعض المشكلات • شراء مستلزمات الانتاج الزراعي، بيع بعض المحاصيل الزراعية الحصول على القروض • ارتفاع سعر الفائدة على القروض الاستثمارية بصفة خاصة • ارتفاع اسعار بعض المستلزمات الزراعية الموردة عن طريق البنك كالأسمدة • عدم قيام فروع البنك بتوفير الأسمدة في المواعيد المناسبة مما يعرض الزراع لزيادة الأسعار • ارتفاع غرامات التأخير في حالة عدم سداد القروض.	• العلاقة ضعيفة وتكتنفها بعض المشكلات • الحصول على مستلزمات الإنتاج من البنك وتقريباً الأسعار مساوية لسعر السوق • استخراج بطاقات الحيازات
الارشاد الزراعى	• عند ظهور اصابات أو أمراض وذلك بالإتصال بالمهندس الزراعى أو مهندس مصنع السكر	• شراء التقاوى • عدم توافر المرشد	• لا يوجد تعامل لان المرشد الزراعي لا يقوم بدوره • عدم وجود المرشد في كثير من الأحيان • عدد المرشدين محدود • المستوي المعرفي للمرشدين غير مناسب
القطاع الخاص	غير مبين	غير مبين	• شراء مستلزمات الإنتاج • بيع بعض المحاصيل • السلفة من التجار على المحصول

المصدر: عينة الدراسة

وقد قدم بعض المزارعين المقترحات التالية لحل مشكلات تفتيت الحيازات بعيداً عن نظام تجميع الحيازات:

- اتفاق المزارعين على زراعة محصول واحد بدون تجميع الحيازات.
- توزيع مستلزمات الإنتاج على إجمالي المنزرع والمزارعين ويتم التوزيع على حسب المساحات.
- التدريب على إقامة المشروعات بجانب الزراعة.

وقد أسفرت المناقشات مع مجموعة المزارعين بشأن تطوير القطاع الزراعى وجعله قطاعاً جاذباً للإستثمارات عما يلى:

أفادت أراء أفراد الحلقة النقاشية فى محافظة قنا أنه يجب تسهيل إجراءات تراخيص إنشاء المشروعات الزراعية مثال المناحل والمشاتل وتدوير المخلفات الزراعية، وتدريب الشباب على إدارة المشروعات وتسويق منتجاتهم، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض، وتنوع زراعة المحاصيل التصديرية ومحاولة ايجاد زراعات أخرى بخلاف قصب السكر، توزيع الاراضى المستصلحة على الشباب .

وفى محافظة المنيا أوضحت النتائج أنه لكي يكون قطاع الزراعة جاذباً للاستثمارات ولفرص العمل للشباب لابد من حل مشكلات القطاع الزراعي والمتمثلة في نقص مياه الري، ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي، تجديد شبكة الصرف المغطي، العمل علي خفض أو تدعيم أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي، نشر مشاريع تربية الحيوان لانتاج اللحم والألبان والدواجن، رفع أسعار الحاصلات الزراعية، التوسع في تصدير الحاصلات الزراعية، استصلاح الأراضي الصحراوية وتوزيعها للشباب.

أما فى سوهاج فتمثلت أرائهم فى توفير مياه الري، توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، توفير العمالة المدربة وتحديد الأجر المناسب للعمالة الزراعية ، توعية المزارعين بزراعة المحاصيل غير التقليدية، والتعاقد مع المزارعين على تسويق منتجاتهم وتشجيعهم على العمل بالزراعة ، وتزويد المزارعين بمستلزمات الإنتاج بدون فوائد ، توزيع الأراضي الجديدة على الشباب وإعطاء الشباب فترة مناسبة لحين نجاح زراعتهم ثم تحصيل ثمن الأرض على فترات طويلة ، ودعم مستلزمات الإنتاج بالأراضي الجديدة للشباب.

أما اقتراحات المستأجرات والمالكات للأراضي الزراعية: فأمكن حصرها في إقامة مشاريع مكملة لقطاع الزراعة مثل تربية المواشي، التدريب لغير المتخصصين في الزراعة للعمل بالزراعة والتدريب على تصنيع الأعلاف غير التقليدية والجافة، وتوفير معدات لتصنيع منتجات الألبان، تمليك الأراضي الزراعية بدلاً من الإيجار، أو تأجير الأراضي الزراعية بالتعاقد.

تحليل SWOT لمجموعتى الدراسة

أسفرت نتائج التحليل عن وجود نقاط للقوة والضعف فى مجموعتى الدراسة، بالنسبة للعمال الزراعيين (رجال/سيدات) فمن نقاط الضعف على سبيل المثال تبين أنه على الرغم من وجود تلك الفئة إلا أنها غير ماهرة بل ونادرة فى بعض المجالات الزراعية، وهو ما قد يعزى الى عدم مواكبتهم للتغيرات التى تحدث فى المجال الزراعى، وأيضاً عدم اهتمام مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى بتطوير مهارات هذه الفئة. كما اتضح أن تطبيق الميكنة الزراعية، والزراعة العائلية قد تسببت فى آثار سلبية لتلك الفئة حيث يتم تقنين إستخدام العمالة فى بعض المَزارع وهو بمثابة تهديد لوجود تلك القوى البشرية، ولكن من جانب أخر هناك فرصاً أخرى متاحة ألا وهى الحاجة اليهم فى بعض العمليات الزراعية (عمليات الحصاد وما بعدها) وخاصة فى فئة السيدات.

أما مجموعة المزارعين، من ملاك ومستأجرين، فقد تمثلت أهم نقاط القوة لديهم مقارنة بمجموعة العمالة الزراعية أن لديهم دخل ثابت الى حد ما، نظراً لتنوع الانشطة الزراعية التى يقومون بها، ولكن التغيرات المناخية تمثل تهديداً وتحدياً أخر عليهم مواجهته بالتعاون مع وزارة الزراعة والاطراف ذات الصلة للتقليل من حدة تلك التغيرات من خلال آليتين متوازيتين تتمثل الاولى فى التكيف مع الاوضاع الراهنة بإتباع التعليمات الفنية وتغيير مواعيد الزراعة

جدول ٧. تحليل SWOT للعمالة الزراعية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• الخبرة الجيدة فى مجال الزراعة • القيام بعمليات زراعية تحتاج للقوى البشرية • عمالة الفتيات ضرورية فى مراحل الفرز والتدريج والتعبئة • بعض عمليات الحصاد تحتاج فتية/فتيات صغار السن • إستعدادهم للتطوير	• ندرة العمالة الزراعية الماهرة • عدم وجود كيانات تعبر عنهم • سبل معيشة غير آمنة ومستدامة • تعرضهم لمخاطر مهنية • رغبتهم فى ترك العمل
الفرص المتاحة	**التهديدات**
• طاقة بشرية يمكن تطويرها بالتدريب • جذب المزيد من الشباب وتوفير فرص عمل • مشاركتهم فى أنشطة التصنيع الزراعى • حاجة المزارع لهم	• الميكنة الزراعية • الزراعة العائلية والاسرية • فقدانهم كمورد بشرى زراعى هام • النظرة المجتمعية السلبية نحو عمل الفتيات فى الحقول

جدول ٨. تحليل SWOT للمزارعين/ المزارعات ملاك ومستأجرى الاراضى الزراعية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود مصدر دخل ثابت • وجود ضمانات لملاك الارض ومن ثم تيسير حصولهم على قروض • وجود كيانات تعبر عنهم • خبرتهم فى المجال الزراعى	• تعرضهم لمخاطر القطاع الزراعى • إرتفاع تكاليف الانتاج • إستخدام مياه الصرف فى الرى • الاسراف فى إستخدام الاسمدة والمبيدات • بعض مستلزمات الانتاج مجهولة المصدر وذات تأثير ضار على الصحة العامة • تفتت وقزمية الحيازات
الفرص المتاحة	**التهديدات**
• توحيد زراعة الاحواض • الميزة النسبية للمحاصيل المزروعة فى كل منطقة • سد الفجوة الغذائية من بعض المحاصيل وخاصة الاستراتيجية • زيادة إنتاجية الارض • مشاركتهم فى صنع القرار	• تقلص المساحات المزروعة • تدهور التربة • التعدى على الارض الزراعية • التغيرات المناخية • رفض الصادرات فى الاسواق الخاجية

المصدر: عينة الدراسة

والتراكيب المحصولية وغيرها من أساليب التكيف، وتختص الثانية بالسعى الى التقليل من الآثار المستقبلية لتلك التغيرات بالحد من مسبباتها مثل الاسراف فى التسميد والمبيدات الامر الذى يؤدى لتلوث التربة وتركز نسبة العناصر الثقيلة وفقدان التنوع الحيوى، أضف الى ذلك ضرورة تفعيل دور صندوق المخاطر بوزارة الزراعة لمساعدة المزارعين المضارين حال إستنفاذ كل الوسائل الفنية الممكنة.

ومن أهم التهديدات التى تواجه فئة المزارعين، بل والقطاع الزراعى برمته، فقدان وإستنزاف الأراضى الزراعية الأمر الذى يهدد الأمن الغذائى ووجود تلك الفئة وكل الصناعات والانشطة القائمة عليه، كما يؤدى لدفع فئات عاطلة أخرى فى المجتمع، ويؤثر على توازن ميزان المدفوعات نظراً لتوجيه جانب كبير من موازنة الدولة للإستيراد المحاصيل والمواد الغذائية. ومن ثم لابد من وجود إستراتيجية للتنمية الريفية والزراعية مدعمة بنظام إدارى فعال يضمن تنفيذ برامج وأنشطة الاستراتيجية بشكل كامل ولديه من المرونة والكفاءة لمعالجة وإدارة الازمات.

المناقشة العامة للنتائج والتوصيات

فى إطار ما توصلت اليه نتائج الدراسة فإنه يمكن طرح بعض النقاط الاساسية والتى يمكن الانطلاق منها وتحويلها الى سياسات تعمل على تفعيل تلك المبادرة الحكومية من جانب، ووضع السياسات الملائمة للتغلب على كل ما تم التعرض له وطرحه من قبل المجمعات النقاشية فى المحافظات الثلاث موضع الدراسة من جانب أخر(**مجلس الوزراء**، ٢٠١٢).

أولا: تشكل العمالة الزراعية جانبا هاما فى منظومة القطاع الزراعى، وهم يؤدون أعمالا لها أهميتها إلا أنها تواجه عدة مشاكل تتمثل فى موسمية العمل الزراعى، وقلة فرص العمل المتاحة أمامهم، وعدم وجود شبكات للضمان الاجتماعى والصحى، إضافة الى المخاطر المهنية التى يتعرضون لها بصفة عامة والسيدات بصفة خاصة، ولذا ترغب هذه الفئة فى التحول الى مهن أخرى، أو أن يكون لديهم مشروع ما يساعدهم على تحسين مستوياتهم المعيشية، ومن ثم توصى الدراسة بما يلى:

١. أن تقوم نقابة عمال الزراعة بتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والفنية لهم، مع نشر الوعى بأهمية الانضمام للنقابة للإستفادة من الخدمات المقدمة.
٢. تقديم قروض جماعية لإقامة مشروعات زراعية يتملكها ويديرها عمال الزراعة مع تقديم دراسات الجدوى والدعم الفنى اللازم لهم.
٣. تدريب عمال الزراعة على التقنيات والاساليب الزراعية المستحدثة لفتح آفاق جديدة للعمل فى المزارع المتميزة.
٤. إعطاء الفرصة لعمال الزراعة فى تملك الأراضى المستصلحة على أقساط طويلة الأجل مع توفير مستلزمات الانتاج والميكنة بصورة مدعمة.

ثانياً: يعتمد قطاع عريض من السكان الريفيين على الزراعة كمصدر وحيد للحصول على الدخل حيث يعملون كمستأجرين أو ملاك للأراضى الزراعية، وفى الوقت الذى ينظر فيه للفقر على أنه ظاهرة ريفية يمكن للزراعة أن توفر سبل التنمية المستدامة اذا أمكن زيادة الانتاجية. وهذا الامر يتطلب الكثير من الجهود الحثيثة على كافة مستويات الدولة، والقطاع الخاص، ومنظمات الزراع، وجمعيات المنتجين، ووسطاء التسويق. ومن ثم توصى الدراسة بما يلى:

١. إجراء إصلاحات مؤسسية على جهاز الارشاد الزراعى، والجمعيات الزراعية، وبنك التنمية والإئتمان الزراعى، ومشروع شباب الخريجين بما يسمح بتفعيل دورهم فى تقديم خدمات مميزة للزراع.
٢. تعديل قانون التعاون الزراعى بما يضمن قيام جمعيات زراعية قائمة على أسس تعاونية ومشاركة حقيقية من الزراع فى إدارة العمل التعاونى.
٣. تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من التقاوى عالية الانتاجية فى ميعاد زراعة المحصول، وكذلك

الاسمدة والمبيدات من مصادر موثوق فيها، مع تحصيل ثمنها بعد حصاد المحصول.

٤. الاهتمام بالزراعات التعاقدية بين الزراع ووزارة الزراعة خاصة فيما يتعلق بمحاصيل التصدير.

٥. تجميع الحيازات الزراعية على مستوى الأحواض لزراعتها بمحصول واحد، وذلك من خلال إنشاء روابط لملاك الأراضى الزراعية تضمن حقوق الملكية وتسهل إجراء العمليات الزراعية وتسويق المنتج.

٦. قيام الدولة بدعم مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة وتقاوى ومبيدات مع تشديد الرقابة على مصادرها وصلاحيتها.

٧. تحديد أسعار المحاصيل والاعلان عنها وبما يتماشى مع أسعار الاسواق العالمية.

٨. تشجيع إقامة منظمات للزراع تتولى توفير مستلزمات الانتاج، والاعلاف والميكنة الزراعية، وتسويق المنتجات الزراعية محليا ودوليا.

٩. إشراك الجمعيات الاهلية ومنظمات الزراع فى تنفيذ مشروعات تخدم المجتمعات الريفية.

١٠. توفير قروض ميسرة للشباب، وتشجيعهم على إقامة مشروعات زراعية بصورة جماعية مع تدريبهم، وتقديم الدعم الفنى اللازم، ومساعدتهم فى تسويق منتجاتهم وإقامة المعارض الزراعية.

١١. تفعيل دور صندوق المخاطر بوزارة الزراعة لمواجهة التغيرات المناخية.

١٢. وضع دورة زراعية إسترشادية مع توعية الزراع بأهمية الإلتزام بها.

ثالثا: منظمات المجتمع المدنى يمكنها أن تلعب دوراً هاما فى إحداث التنمية الريفية المستدامة، وتسهم بدور فعال فى مساعدة الفقراء على النفاذ لسوق العمل فى حال إدخال مبادرات مبتكرة فى مجال السياسات والإصلاحات المؤسسية لهذه المنظمات، وتدعيمها والتنسيق فيما بينها، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات الزراع. وفى هذا السياق توصى الدراسة بما يلى:

١. تفعيل وإستكمال سياسات وأهداف المنظمات المحلية العاملة بالريف (الوحدات المحلية، بنك القرية، الجمعيات التعاونية الزراعية، الارشاد الزراعى، جمعيات تنمية المجتمع) بإستراتيجيات تهدف الى تعزيز قدرات الفقراء الريفيين، وتيسير وصولهم لأسواق العمل، وزيادة الاجور.

٢. بناء قدرات المؤسسات المحلية خاصة التى تتعامل مع الريفيين بشكل مباشر، من خلال التدريب على تقديم الخدمات بمستوى لائق، وأساليب المتابعة والتقييم، والحد من بعض الممارسات السلبية التى تؤثر على وصولها للفقراء.

٣. أن يكون هناك تنسيق بين عمل تلك المنظمات لضمان تكامل الخدمات المقدمة.

٤. أن يكون مدخل المشاركة المجتمعية هو أساس عمل هذه المنظمات لتعكس الاحتياجات المجتمعية الفعلية وضمان الاستدامة.

رابعا: المرأة الريفية تؤدى دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات الريفية والحضرية والبدوية، وعلى الرغم من ذلك فهى من أكثر الفئات عرضة للعديد من المتغيرات والتى تعوق وصولها وإقتحامها لسوق العمل وخاصة فى المجال الزراعى، الامر الذى يتطلب إعطاء أهمية خاصة لتلك الفئة وفتح أسواق العمل أمامها، وتوفير التدريب اللازم، وتيسير حصولها على القروض، بما يعمل على تمكينها إقتصادياً ومن ثم تحقيق الرفاهة الاجتماعية لها ولأسرتها. وتوصى الدراسة بما يلى:

١. الشفافية عند الاعلان عن الوظائف، والمساواة بين الفرص المتاحة أمام كل من الرجال والسيدات، وكذا فى الاجور.

٢. توفير الفرص التدريبية للسيدات بما يتناسب مع سوق العمل، ومراعاة البعد الاجتماعى (العادات والتقاليد).

٣. إقامة المشروعات كثيفة العمالة، والتى تتناسب مع طبيعة المرأة، مع توفير وسائل الانتقال الآمنة فى حالة بُعد المشروعات عن القرية.

٤. توفير مندوبات من جهات الاقراض للتعريف بتلك الجهات ومتابعة القرض.

٥. تسهيل الحصول على القروض وخاصة العينية، مع توفير الدعم الفنى وفقاً لطبيعة كل مشروع.

٦. توفير التأمين الصحى والاجتماعى للعاملات الزراعيات.

المراجـــــع

١. تقرير التنمية البشرية، (٢٠١٢). شباب مصر بناة المستقبل، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، ومعهد التخطيط القومى، ص: ٧٧، القاهرة، مصر.

٢. تقرير الامم المتحدة، (٢٠٠٤). الاهداف التنموية للالفية، التقرير القطرى الثانى، ص: ١٠، الامم المتحدة ووزارة التخطيط، القاهرة، مصر.

٣. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، (٢٠١٠). تحديد الاحتياجات بالمشاركـــة فى المرحلة الاولى من المبادرة الحكومية لتنمية الألف قرية الاكثر فقراً، مركز العقد الاجتماعى، التقرير الكيفى، ص: ٣، القاهرة، مصر.

٤. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعـــم إتخـــاذ القرار، (٢٠١٢). زيادة فرص الوصول للأســـواق، الوضع الحـــالى والقيـــود المفروضـــة ودور الـــدعم المنتظر من مبادرة الحكومة، مركز العقد الاجتماعى بالتعاون مع معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنميـــة الريفية، مركز البحوث الزراعية ص ص: ٧٥-٧٧، القاهرة، مصر.

Arab Univ.
J. Agric. Sci.,
Ain Shams Univ.,
Cairo, 21(1), 3 - 24, 2013

FEATURES OF RURAL POVERTY AND CURRENT CHALLENGES FACING THE EGYPTIAN AGRICULTURE SECTOR IN LIGHT OF THE 1000 VILLAGE GOVERNMENTAL INITIATIVE

[1]

Gehan A. Elmenofi [1] and Laila H. El-Shenawy[1]

1- Agriculture Extension and Rural Development Research Institute, Agricultural Research Centre, Giza, Egypt

Keywords: Poverty, the Egyptian 1000 Villages Initiative, Agricultural Laborers, Farmers

ABSTRACT

Poverty is great obstacle towards achieving sustainable development and economic growth, and threatens political and social stability and security. Poverty doesn't mean only lack of necessities to fulfill individuals' welfare, but deprivation from opportunities and choices. Though, previous governments-prior to 25th of January revolution embarked a program aiming poor people through an integrated bunch of developmental projects to improve poor people's quality of life. This program consists of two main parts: first the main development program targeting 1000 poorest villages (according to the economic development ministry, 2008) and second part the integrated development program which targets 151 villages. In order to enhance the governmental initiative and improve the agriculture sector in Egypt, the current study aims at identifying the conditions of these poor communities via targeting two main and important categories which are agricultural laborers and farmers either tenants or renters of the agricultural lands from gender perspectives, besides identifying their problems and suggestions to overcome these problems and their relationship with the relevant agricultural institutions and private sector, and finally their suggested policies to enhance and attract investments to the agriculture sector in Egypt, which will eventually lead to application of more convenient measurements and policies to improve poor people's livelihoods. The study's results revealed the rooted poverty especially among agricultural laborers either male or female, but mostly among females, as most of them lack skills, and not gathered in one entity, besides low wages and seasonality of the agriculture work. Therefore most of them are willing to shift to other work opportunities. As for farmers, they suffer from many problems such as high agricultural input prices, soil deterioration, irrigation problems, and deteriorated drainage networks and finally lack of agriculture extension services. In light of the previous results, if no serious measurements and actions taken by the government and relevant stakeholders to improve the agriculture system as a whole, and improve laborers capabilities, solving irrigation and drainage problems, and accessing markets, then we will lose our capabilities to face the accelerating challenges and imbalance in our food security and moreover trapped in the vicious poverty cycle.